

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٣

في شأن إيقاف العمل بصفة مؤقتة ببعض أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات وبفض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ بالألحقة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بالنسبة إلى كلية طب الأسنان بجامعة القاهرة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛
وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ بالألحقة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يوقف العمل بصفة مؤقتة بأحكام المواد ١٦ و ٣٦ و ٣٩ و ٤٠ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات والمواد ١٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ بالألحقة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بالنسبة إلى كلية طب الأسنان بجامعة القاهرة .

مادة ٢ - يتولى اختصاصات عميد الكلية ومجلسها المنصوص عليها في المواد المشار إليها في المساد السابقة بالنسبة إلى كلية طب الأسنان بجامعة القاهرة مدير مؤقت يعينه وزير التعليم العالي بناء على اقتراح مجلس الجامعة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ (٨ سبتمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يجوز لوزير التعليم العالي استثناء من أحكام القوانين المشار إليها تكليف خريجي الجامعات شغل وظائف معيدين بها لمدة ستين قابلة للتجديد بناء على اقتراح مديري الجامعات بعد موافقة عمداء الكليات المختصة . كما يجوز لوزير التعليم العالي تكليف خريجي الكليات والمعاهد العالية شغل وظائف معيدين بها مدة ستين قابلة للتجديد بناء على اقتراح وكيل الوزارة .

مادة ٢ - لا يخل الاستثناء المشار إليه في المادة السابقة بالشروط الواجب توافرها فيما يخص شغل وظيفة معيد بأحدى الجامعات أو الكليات والمعاهد العالية طبقاً للقوانين واللوائح ، أو أية شروط أخرى خاصة يرضها المجلس الأعلى للجامعات بالنسبة للمعيدين بالجامعات أو يرضها وزير التعليم العالي بالنسبة للمعيدين بالكليات والمعاهد العالية .

مادة ٣ - يحظر على المعيد الامتناع عن تادية أعمال وظائفهم ما لم تنت خدماتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة (١٠٧) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه وذلك فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية فإنها تعتبر كأن لم تكن .

مادة ٤ - يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ (٨ سبتمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر